ومضات تراثية:

تعريف التهانوي لمصطلح: "العلوم العربية"

وردَ <<في شرح المفتاح: اعلم أنّ علم المسمى بعلم الأدب علمٌ يُحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا أو كتابةً، وينقسم على ما صرّحوا به إلى اثني عشر قسما، منها أصول هي العمدة في ذلك الاحتراز، ومنها فروع.

أما الأصول فالبحث فيها إما عن المفردات من حيث جواهرها وموادّها فعلم اللغة، أو من حيث صورها وهيئاتها فعلم الصرف، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصلية والفرعية فعلم الاشتقاق، وإما عن المركّبات على الإطلاق، فإمّا باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو، وإما باعتبار إفادتها لمعانٍ زائدة على أصل المعنى فعلم المعاني، أو باعتبار كيفية تلك الفائدة في مراتب الوضوح فعلم البيان، وإما عن المركّبات الموزونة، فإمّا من حيث وزنها فعلم العروض، أو من حيث أواخر أبياتها فعلم القافية.

وأمّا الفروع فالبحث فيها إمّا أن يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط، أو يختصّ بالمنظوم فعلم عروض الشعراء، أو بالمنثور فعلم إنشاء النثر من الرسائل، أو من الخُطب، أو لا يختصّ بشيء منهما فعلم المحاضرات ومنه التواريخ؛ وأما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمَيْ البلاغة لا قسما برأسه. >>[1]

[1]- التهانوي (ت 1191هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى 1996. الجزء الأول، ص: 17.

تعريف التهانوي لمصطلح: "علم النحو"

<< علم النحو: ويُسمَّى الإعراب أيضا، على ما في شرح اللبّ، وهو علمٌ يُعرف به كيفية التركيب العربي صحّة وسقاما، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه، من حيث هو هو أوْ لاوقوعها فيه؛ كذا في الإرشاد. فقوله: علم، جنسٌ، وقوله كيفية التركيب فصل، يخرج علم أصول الفقه والفقه وغيرهما، فإنه لا يُعرف بها كيفية التركيب العربي وهو أي التركيب العربي لا يستلزم كون جميع أجزائه عربيا، فيشتمل أحوال المركّبات وأحوال الأسماء الأعجمية، ولو قيل كيفية الكلم العربية، كما قال البعض لخرج العجمية، إلا أن يقال إنها ملحقة بالعربية بعد النقل إلى العرب. وقوله صحة وسقاماً تمييز لقوله كيفية التركيب، أي تعرف به صحة التركيب وسقمه، إذ يعرف منه أن نحو ضربَ غلامَه زيدٌ صحيحٌ، وضربَ غلامُه زيداً فاسد، وخرج به علم المعاني والبيان والبديع والعروض، فإنها تُعرف بها كيفية التركيب من حيث الفصاحة والبلاغة ونحوها، لا من حيث الصحة والسقم؛ ويتناول أحكام ضرورة الشعر لأنها أيضا تبحث من حيث الصحة والسقام؛ وما في قوله ما يتعلق عبارة عن الأحوال، أي تُعرف به أحوال الألفاظ لكن لا مطلقا، بل من حيث وقوعها في التركيب العربي من حيث هو أوْ لاوقوعها فيه، كتقديم المبتدإ وتأخيره، وتذكير الفعل وتأنيثه، لا مثل الأحوال التي هي الحركات والسكنات ونحوها، فخرج علم الصرف.

(...)

وموضوع النحو اللفظ الموضوع مفردا كان أو مركبا، وهو الصواب، كذا قيل؛ يعني موضوع النحو اللفظ الموضوع باعتبار هيئته التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية لا مطلقا، فإنه موضوع العلوم العربية على ما مرّ قبل هذا. وقيل الكلمة والكلام، وفيه أنه لا يشتمل المركّبات الغير الإسنادية مع أنها موضوع النحو. وقيل هو المركب بإسناد أصلي، وفيه أنه لا يشتمل الكلمة والمركبات الغير الإسنادية؛ ومبادئه حدود ما تُبتنى عليه مسائله كحدّ المبتدإ والخبر ومقدمات حججها، أي أجزاء علل المسائل، كقولهم الكلمة إما معرب أو مبني، أو جزئه كقولهم آخر الكلمة محل الإعراب، أو جزئيه كقولهم الإسم بالسببين يمتنع عن الصرف، أو عرضه كقولهم الخبر إما مفرد أو جملة، أو خاصته كقولهم الإضافة تعاقب التنوين ولو بواسطة، أو وسائط، أي ولو كان تعلّق الأحكام بأحد هذه الأمور ثابتا بواسطة أو وسائط كقولهم الأمرُ يُجاب بالفاء، فالأمر جزئي من الإنشاء والإنشاء جزئي من الكلام، والغرض منه الاحتراز عن الخطإ في التأليف والاقتدار على فهمه والإفهام به، هكذا في الإرشاد وحواشيه وغيرها. >>[1]

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص:23-24.